

المجلد  
شراء الجريدة

الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

ع.ان : الثلاثاء ١٦ شعبان سنة ١٣٨٤ هـ . الموافق ٣١ كانون الاول سنة ١٩٦٣ م . العدد ١٧٣٠

الفهرس

صفحة

١٧٣٢	قانون ضريبة المواشي	١٩٦٣ ( ٤١ ) لسنة
١٧٣٣	قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات	١٩٦٣ ( ٤٢ ) لسنة
١٧٣٥	قانون معدل لقانون السياحة	١٩٦٣ ( ٤٣ ) لسنة
١٧٣٦	قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة	١٩٦٣ ( ٤٤ ) لسنة
١٧٣٧	قانون معدل لقانون المرفقات	١٩٦٣ ( ٤٥ ) لسنة
١٧٣٨	قانون معدل لقانون محكمة أمن الدولة	١٩٦٣ ( ٤٦ ) لسنة
١٧٤٠	قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة	١٩٦٣ ( ٤٧ ) لسنة
١٧٤١	قانون الخدمة المدنية	١٩٦٣ ( ٤٨ ) لسنة
١٧٤٨	نظام معدل لنظام نقل البضائع والحيوانات والاجور والرسوم المرتبة عليها	١٩٦٣ ( ١٠٥ ) لسنة
١٧٤٩	نظام وقاية البساتين والمنتجات الزراعية	١٩٦٣ ( ١٠٦ ) لسنة
١٧٥٢	نظام انشاء الشوارع والارصفة لسنة ٦٣	١٩٦٣ ( ١٠٧ ) لسنة
١٧٥٧	نظام بلدية عي	١٩٦٣ ( ١٠٨ ) لسنة
١٧٦٦	نظام معدل لنظام رسوم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وامتحان الشهادة الاعدادية العامة واجور المشرفين عليها	١٩٦٣ ( ١٠٩ ) لسنة
١٧٦٨	اعلانات صادرة عن رئيس الوزراء بمقتضى المادة ( ٩٤ ) من الدستور .	
١٧٦٩	قرار رقم ( ٣٨ ) صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	
١٧٦٩	البسك المركزي	



مطبعة القوات المسلحة الاردنية

هكذا من الاصل

## إعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور اجل القانون الموقت رقم ١٨ قانون ضريبة المواتي المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٦٨٨ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقراه مجلس الاعيان والنواب ووافق عليه حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم ليحل محل القانون الموقت رقم (١٨) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

نحن محمد بن طهري نائب جلالته الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره وانضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤١) لسنة ١٩٦٣

## قانون ضريبة المواتي

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون ضريبة المواتي لسنة ١٩٦٣ ) ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تفرض ضريبة على المواتي المستوردة من خارج المملكة الاردنية الهاشمية بالمعدل المبين ازاء كل منها دون تمييز بين الصغير والكبير منها ودون اجحاف بأى اتفاق ابرم أو سيرم بين الحكومة الاردنية وحكومة البلاد المستوردة منها تلك المواتي .

فلس

عن كل رأس من الابل	٨٠٠
عن كل رأس من الجواموس	٨٠٠
عن كل رأس من البقر	٨٠٠
عن كل رأس من الخنازير	٨٠٠
عن كل رأس من الضأن	٢٠٠
عن كل رأس من الماعز	٢٠٠

المادة ٣ - تستوفى الضريبة المذكورة في المادة السابقة من قبل موظفي الجمارك في المراكز الجمركية على الحدود وتعتبر المواتي التي تدخل البلاد عن غير تلك المراكز مهربة وتطبق عليها الاحكام الواردة في قانون الجمارك والمكوس المتعلقة بالنهريب .

المادة ٤ - تعفى من الضريبة المواتي التي تستوردها الحكومة أو اية دائرة من دوائرها .

المادة ٥ - يلغى قانون ضريبة المواتي رقم ( ٥ ) لسنة ١٩٥٢ وكل تشريع اردني او فلسطيني سابق تتعارض احكامه مع هذا القانون

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٣/١٢/٧

محمد بن طهري

وزير المالية

رئيس الوزراء

نظام الشراي

حسين بن ناصر

نحن محمد بن طهري نائب جلالته الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٣

## قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي

داخل مناطق البلديات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع القانون رقم (١١) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٦٤/٤/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي بالغاء ما جاء فيها تفسيراً لفظة المالك والاستعاضة عنه بما يلي : - « تعني لفظة المالك لاغراض هذا القانون ، الشخص الذي ينتفع انتفاعاً مباشراً بالملك او الذي يتقاضى بدل ايجاره او ايراده ، ويشترط في ذلك ان يعتبر المالك المسجل هو المالك اذا كان ثمة خلاف حول الملكية » .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٢) من القانون الاصلي على الوجه التالي :-

أ - بالغاء ما جاء في البند (د) من الفقرة (١) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

(د) اية ابنية مستعملة كلياً دوراً للسكن يسكنها اصحابها داخل منطقة امانة العاصمة اذا كان صافي قيمة ايجارها السنوي لا يتجاوز (٢٥) ديناراً أو لا يتجاوز (٥) ديناراً اذا كانت الابنية داخل مناطق البلديات الاخرى .

هكذا من الأصل

ب- بإضافة الفقرة (٤) التالية إليها :

٤ = لو زير المالية ان يعني كليا أو جزئيا اية ائنة أو اراضي من الضريبة المستحقة عليها عن اية سنة من السنين ، أو ان يقرر اعادة الضريبة التي استوفيت عن تلك السنة أو اعادة اى جزء منها اذا وجد ان هذه الضريبة تحققت بنتيجة خطأ أو تكرار في سجلات الضريبة .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

١٣- (١) تكون فئة الضريبة كما يلي :

أ - سبعة عشر في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي للمباني بما في ذلك الساحة التي تقوم عليها أو تحيط بها .

ب - عشرة في المائة من صافي قيمة الايجار السنوي للاراضي التي ليست ساحة للمباني .

(٢) تدفع الخزينة لصندوق البلديات سنويا ٤٢٪ من صافي تحصيلات الضريبة والغرامة المتحققة على الابنية والاراضي الواقعة داخل حدود تلك البلدية اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .

(٣) تدفع للبلدية حصتها من بقايا الضريبة والغرامة التي تحصل بعهد العمل بهذا القانون وفق الفقرة (٢) من هذه المادة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي :

١٥- (١) اذا لم تدفع الضريبة خلال السنة المالية التي تحققت فيها الضريبة يستوفى من المكلف مبلغ اضافي كغرامة بنسبة عشرة في المائة من المبلغ المستحق الاداء من الضريبة وتزداد الغرامة عشرة في المائة اخرى اذا لم تدفع الضريبة خلال سنة التحقق التالية وهكذا بحيث لا يتجاوز مجموع الغرامة عن ٥٠ بالمائة من الضريبة المستحقة الاداء ، على ان لا يؤثر ذلك على تحصيل الضريبة المستحقة بمقتضى قانون تحصيل الاموال الاميرية رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ او اى تشريع آخر يقوم مقامه .

(٢) بقايا السنة المالية ٦٤/٦٣ وبقايا السنين السابقة المدورة على تاريخ العمل بهذا القانون تسرى عليها أحكام الفقرة (١) من هذه المادة كما لو كانت متحققة عن السنة المالية ٦٤/٦٥ ، على أن لا يؤثر ذلك على الغرامة المتحققة بمقتضى احكام القانون الاصيل .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٩) من القانون الاصيل بحذف عبارة ( التسعة اشهر الاولى من ) التي جاءت في الفقرة الشرطية الواردة بعد الفقرة (ب) منها .

١٩٦٣/١٢/١٤

محمد بن طهول

وزير المالية  
نظام الشرائي

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

## عن محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٣

## قانون معدل لقانون السياحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون السياحة لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل بالاستعاضة عن نص الفقرة (أ) منها بما يلي . -

أ - مدير عام المطبوعات .

١٩٦٣/١٢/١٠

محمد بن طهول

رئيس الوزراء  
وزير الخارجية بالوكالة  
حسين بن ناصر

وزير الداخلية  
صالح الخالدي

وزير دولة لشؤون رئاسة  
الوزراء ووزير الدفاع  
عبد القادر الصالح

قائم باعمال قاضي القضاة  
وزير الريسة والتعليم  
بشير الصياغ

وزير العدل  
حسن الكايد

وزير الاشغال العامة  
وزير المواصلات بالوكالة  
عبد اللطيف عنتاوي

وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية  
والعمل والانشاء والتعمير بالوكالة  
صالح بولان

وزير الزراعة  
كامل محي الدين

وزير الاقتصاد الوطني  
عبد الرحيم الشريف

وزير المالية  
نظام الشرائي

هكذا من الأصيل



## نحى محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٣

## قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون دعاوى الحكومة لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٢٥) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصيل باضافة عبارة (بتنسيق من مديرها) بعد عبارة (دائرة الاراضي) و (دائرة الجمارك) و (دائرة الحراج) الواردة في البنود (٢ و ٣ و ٤) من الفقرة (ب) منها.

١٩٦٣/١٢/١٤

محمد بن طهول

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصروزير العدلية  
حسن الكايدوزير المالية  
نظام الشراي

## اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون المفرقات المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٦٩٠ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات.

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب ووافق عليه حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٣ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

## نحى محمد بن طهول نائب جبهة الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٣

## قانون معدل لقانون المفرقات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون المفرقات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - تلغى المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنها بما يلي .

المادة ١١ - كل من وجد في حوزته مادة ملح البارود بدون رخصة يعاقب بالحبس لمدة لا تتجاوز السنة او بغرامة لا تزيد عن مئة دينار او بكلا العقوبتين .

المادة ٣ - تضاف الى القانون الاصيل المادتان التاليتان بعد المادة (١١) مباشرة وتعطيان رقم (١٢ و ١٣) .

المادة ١٢ - مع مراعاة احكام المادة (١١) كل من .

١ - خالف احكام المواد (٣ - ٨) من هذا القانون يعاقب بالاشغال الشاقة المرفقة لمدة خمس عشرة سنة .

٢ - وجد في حوزته او نقل او باع او اشترى مادة مفرقة بدون ترخيص بقصد استعمالها على وجه غير مشروع يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة .

٣ - استعمل مادة مفرقة بقصد الارهاب او بقصد ايقاع الضرر في الارواح او الممتلكات سواء نتج عن ذلك ضرر ام لم ينتج يعاقب بالاعدام .

المادة ١٣ - يجري المدعي العام المختص بالتحقيقات الأولية في قضايا ملح البارود ويحيل الاوراق الى النائب العام الذي له ان يقرر اما احالة المتهم للمحاكمة امام محكمة نظامية وفقاً لاحكام المادة (١١) او احالته للمحاكمة امام محكمة امن الدولة وفقاً لاحكام المادة (١٢) من هذا القانون

المادة ٤ - يعاد ترقيم المواد (١٢ - ١٥) بحيث يصبح (١٤ - ١٧) .

١٩٦٣/١٢/١٠

محمد بن طهول

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصروزير الداخلية  
صالح الهادي

هكذا من الاصيل

## اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة المنشور في عدد الجريدة الرسمية ١٦٩٠ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب ووافق عليه حضرة صاحب السمو الملكي نائب جلالة الملك المعظم ليحل محل القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

## نص محمد بن طهري نائب جلالته الملك المعظم

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونامر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٣

## قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون محكمة امن الدولة لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع القانون رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيل كما يلي . -

أ - بالغاء ما جاء في الفقرة (و) منها والاستعاضة عنها بما يلي . -

( و ) الجرائم المنصوص عليها في المادة ( ١٢ ) من قانون المفرقات كما عدل بالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٣ وما يحال اليها من النائب العام من جرائم حيازة ملح البارود بمقتضى المادة (١٣) من القانون ذاته :

٣ - باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها بعد الفقرة ( و ) مباشرة .

( ز ) الجرائم المنصوص عليها في المادة ( ١٩٥ ) من قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ .

١٩٦٣/١٢/١٠

محمد بن طهري

رئيس الوزراء وزير الخارجية بالوكالة حسين بن ناصر	وزير الداخلية صالح المجالي	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع عبد القادر الصالح
قائم باعمال قاضي القضاة وزير التربية والتعليم بشير الصباغ	وزير العدلية حسن الكايد	وزير الاشغال العامة وزير المواصلات بالوكالة عبد اللطيف العنتاوي

وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير بالوكالة صالح برقان	وزير الزراعة كامل محي الدين	وزير الاقتصاد الوطني عبد الرحيم الشريف	وزير المالية نظام الشراي
---	-----------------------------------	--	--------------------------------

هكذا من الاصل

## نعمه الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصاق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٣

## قانون معدل لقانون ديوان المحاسبة

\*\*\*

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( القانون المعدل لقانون ديوان المحاسبة لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ مع القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي والتعديلات التي طرأت عليه كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة السابعة من القانون الاصلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) وإضافة الفقرة التالية اليها :  
ب - عند تغيب رئيس ديوان المحاسبة ينوب عنه في ممارسة صلاحياته وكيل ديوان المحاسبة .

١٩٦٣/١٢/١٥

## الحسين بن الحسين

رئيس الوزراء  
وزير الخارجية بالوكالة  
حسين بن ناصر

ولي  
الداخلية  
صالح الحجابي

وزير دولة لشؤون رئاسة  
الوزراء ووزير الدفاع  
عبد القادر الصالح

قائم باعمال قاضي القضاة  
وزير التربية والتعليم  
بشير الصباغ

وزير  
العدل  
حسن الكايد

وزير الاشغال العامة ووزير  
المواصلات بالوكالة  
عبد اللطيف العنتاوي

وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية  
والعمل والانشاء والتعمير بالوكالة  
صالح بركات

وزير  
الاقتصاد الوطني  
عبد الرحيم الشريف

وزير  
النظم الشراي

## اعلان

بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ قانون الخدمة المدنية المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٥٦٣ الصادر بتاريخ ١٩٦١/٨/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم (٢٦) المشار اليه ويعمل بالقانون المعدل من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

## نعمه الحسين بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور .

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب .

نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره وإضافته الى قوانين الدولة .

قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٣

## قانون الخدمة المدنية

الفصل الاول - التعريفات

المادة ١ - يسمى هذا القانون ( قانون الخدمة المدنية لسنة ١٩٦٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا القانون على : -

أ - جميع الموظفين المدنيين في خدمة الحكومة ممن يتقاضون رواتبهم من الميزانية العامة للدولة .

ب - موظفي الدوائر والمؤسسات الاخرى ( غير المذكورين في الفقرة السابقة الذين يقرر مجلس الوزراء سريان احكام هذا القانون عليهم ) .

المادة ٣ - يكون للكلمات والعبارات التالية المعاني المخصصة لها في ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة ( الحكومة ) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

تعني كلمة ( الموظف ) كل شخص ذكراً أو أنثى يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مصنفة داخلة في الميزانية العامة للدولة أو احدها ملاكات الدوائر والمؤسسات الخاصة لاحكام

الفقرة (ب) من المادة السابقة :

تعني كلمة ( الملاك ) مجموع الوظائف والدرجات أو الرواتب المعينة لها المصادق عليها بمقتضى قانون الميزانية أو أي تشريع آخر :

هكذا من الأصل



تعني كلمة ( الوزير ) رئيس الوزراء فيما يختص بموظفي رئاسة الوزراء ورئيس مجلس الاعيان أو رئيس مجلس النواب في حالة غيابه فيما يختص بموظفي مجلس الامة ، والوزير المختص فيما يختص بموظفي الوزارة ، ويكون لكل من رئيس ديوان الموظفين ورئيس ديوان المحاسبة واي شخص آخر يعين برتبة وزير صلاحيات الوزير فيما يختص بموظفي دوائره .

وتشمل عبارة ( وكيل الوزارة ) لغايات هذا القانون السكرتير العام أو المستشار الحقوقي لرئاسة الوزراء ووكيل ديوان الموظفين ووكيل ديوان المحاسبة ومدير الشرعية والامين العام لمجلس الامة واعلى موظف في الوزارة أو الدائرة في حالة عدم وجود أو غياب وكيل الوزارة أو مدير الدائرة .

#### الفصل الثاني - اصناف ودرجات الموظفين المعينين في وظائف مصنفة

المادة ٤ - يقسم الموظفون المصنفون الى : -

أ - موظفي الصنف الاول .

ب - موظفي الصنف الثاني .

الذين يشغلون بصفة دائمة وظائف مصنفة ذات درجات ورواتب مدرجة في الميزانية النافذة .

المادة ٥ - موظفو الصنف الاول هم الموظفون الذين يشغلون وظائف من الدرجة السادسة فما فوق بما في ذلك الدرجة الاولى والذين يشغلون وظائف خاصة ذات رواتب اعلى من الرواتب المخصصة لوظائف الدرجة الاولى .

المادة ٦ - موظفو الصنف الثاني هم الموظفون الذين يشغلون وظائف من الدرجة السابعة فما دون بما في ذلك الدرجة العاشرة على ان يعتبر القضاة النظاميون والشرعيون الذين يشغلون وظائف من تلك الدرجات من موظفي الصنف الاول .

المادة ٧ - تحدد رواتب ودرجات الوظائف المصنفة وزيادتها السنوية بموجب أنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك :

المادة ٨ - يجري تحديد عدد الوظائف المصنفة وتعيين اسمائها ودرجاتها ومخصصاتها في ملك كل وزارة ودائرة تبعا لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف بقرار من مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين وتسدرج المخصصات المالية لكل وظيفة في مشروع الميزانية بموجب القرار المذكور :

#### الفصل الثالث - ديوان الموظفين المدنيين

المادة ٩ - يعني بشؤون الموظفين جهاز مستقل يسمى ( ديوان الموظفين ) :

المادة ١٠ - أ - يتولى ادارة ديوان الموظفين رئيس يعين بأرادة ملكية بناء على تنسيب مجلس الوزراء ويبلغ هذا التعيين الى مجلس النواب ولا يجوز عزله أو نقله أو إحالته على التقاعد أو فرض عقوبات مسلكية

عليه إلا بموافقة مجلس النواب اذا كان المجلس مجتمعاً أو بموافقة الملك بناء على تنسيب مجلس الوزراء اذا كان المجلس غير مجتمع ، وعلى رئيس الوزراء في هذه الحالة ان يبلغ المجلس عند اجتماعه ما اتخذ من الاجراءات مشفوعة بالايضاح اللازم .

ب - لا يجوز ان يكون رئيس ديوان الموظفين عضواً في مجلس الاعيان او في مجلس النواب ولا يجوز ان يمارس اي عمل آخر يتقاضى عليه راتباً أو مكافأة من اية شركة أو أي مصدر آخر .

المادة ١١ - يكون رئيس ديوان الموظفين المدنيين مرتبطاً برئيس الوزراء .

المادة ١٢ - يمارس رئيس ديوان الموظفين صلاحيات الوزير في ادارة شؤون ديوان الموظفين وتسيير اعماله ومراقبة عمل الموظفين فيه . وفي الامور المتعلقة بترقيتهم وتقاعدهم واجازاتهم والاجراءات التأديبية بحقهم .

المادة ١٣ - يكون رئيس ديوان الموظفين مسؤولاً عن :-

أ - تنسيب وضع قوانين وانظمة وقواعد الخدمة المدنية ، والاشراف على تنفيذها .

ب - النظر في ملاكات موظفي الوزارات والدوائر لتحديد عدد الوظائف طبقاً لمتطلبات العمل وتعيين درجاتها تبعا لواجبات هذه الوظائف ومسؤولياتها وتقديم المشورة لوزارة المالية حول عدد الدرجات والوظائف بما فيها الوظائف الجديدة وحول رفع درجات بعض الوظائف الحالية لغايات الترفيع والاشراف الكامل الدائم على عدد الموظفين في الوزارات والدوائر بالنسبة لمتطلبات العمل فيها ، والعمل على ضمان استيعاب الموظفين الفائضين في أية وزارة أو دائرة في وظائف شاغرة ملائمة بوزارات ودوائر اخرى وضمان وضع الموظفين ذوي المؤهلات الخاصة في وظائف تتلائم مع تلك المؤهلات

ج - الاحتفاظ باحصاءات دقيقة حول عدد ودرجات واصناف الموظفين في الوزارات والدوائر .

د - العمل على تدريب الموظفين عند الضرورة واتخاذ الخطوات الاخرى التي من شأنها رفع مستواهم .

هـ - دراسة التشكيلات الادارية للوزارات والدوائر تمهيداً لاقتراح كل ما من شأنه ضمان سير العمل الحكومي سيراً فعالاً وتجنب طرق العمل التي من شأنها اضياع الوقت والتبذير في النفقات .

و - وضع القواعد الخاصة باجراء امتحانات تنافسية للانتساب في سلك الخدمة المدنية واتخاذ الخطوات اللازمة لعقد تلك الامتحانات سنوياً او كلما دعت الضرورة الى ذلك .

ز - وضع القواعد والطرق اللازم اتباعها في اجراء الترفيعات .

ح - تقديم تقرير عام الى مجلس النواب يتضمن آراءه وملاحظاته بشأن الخدمة المدنية في بدء كل دورة عادية او كلما طلب مجلس النواب منه ذلك .

المادة ١٤ - لرئيس ديوان الموظفين ان يعهد الى اي موظف مسن موظفي ديوانه مسؤولية الحصول من الوزارات والدوائر على المعلومات اللازمة لتحقيق المسؤوليات المبينة في المادة السابقة :

المادة ١٥ - عند تغيب رئيس ديوان الموظفين يتوب عنه في ممارسة صلاحياته وكيل ديوان الموظفين .

المادة ١٦ - يعامل موظفو الديوان فيما يتعلق بالتعيينات والترقيعات والزيادات والاجازات والاجراءات التأديبية بنفس القواعد السارية على الموظفين الآخرين .

هكذا من الأصل

المادة ١٧ - أ - تؤلف في ديوان الموظفين المدنيين لجنة تسمى ( لجنة انتقاء الموظفين ) من رئيس ديوان الموظفين رئيساً ومن وكيل ديوان الموظفين عضواً ومن عضوين آخرين من الدرجة الخاصة أو الاولى ( ) بينهما مجلس الوزراء كسل سنة . ومن وكيل الوزارة او مدير الدائرة ذات العلاقة بالتعيين او الترفيع كعضو خامس يعينه الوزير ، وفي حالة غياب الرئيس يرأس اللجنة احدى اعضائها رتبة وفي حالة تعادل الاصوات يرجح الجانب الذي فيه الرئيس ، وعند غياب اي عضو من اعضاء اللجنة الاخرين لظروف القاهرة يشترك في عضوية اللجنة من ينوب عنه قانوناً مدة غيابه شريطة أن يكون من موظفي الدرجة الثانية فما فوق أو أن يكون أعلى موظفي دائرته درجة على أن لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة باي حال من الاحوال ويعتبر اجتماع اللجنة قانونياً اذا حضره اربعة اعضاء على الاقل على أن يكون من بينهم وكيل الوزارة او مدير الدائرة ذات العلاقة اذا لم يكن متغيباً عن وظيفته لظروف القاهرة .

ب - تكون لجنة انتقاء الموظفين مسؤولة عن انتقاء جميع موظفي السدولة المصنفين المنوي تعيينهم في الخدمة العامة باستثناء موظفي الديوان الملكي ورئيس ديوان المحاسبة والقضاة النظاميين والشريعيين والسفراء والوزراء المفوضين والقائمين بالاعمال من موظفي وزارة الخارجية ووكلاء الوزارات وكافة موظفي الدرجة الاولى فما فوق .

ج - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من هذه المادة عندما تشغر وظيفة ما وترتب ملؤها بطريق التعيين من خارج الخدمة المدنية يطلب الوزير المختص الى رئيس ديوان الموظفين العمل على ملؤها وعلى هذا الاخير - تبعاً لانتظمة التعيينات - ان يحيل الامر الى لجنة انتقاء الموظفين مع قائمة باسماء الاوائل من المرشحين الذين تقدموا بطلبات استخدام الى ديوان الموظفين . وتنسب اللجنة اذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الاول شخصاً او أكثر حسباً تقتضي الظروف ويختار مجلس الوزراء عندئذ المرشح المناسب او الشخص الذي يراه أكثر لياقة للتعيين من بين المرشحين المدرجة اسمائهم في قائمة التنسب ، ويقرن ذلك التعيين بالارادة الملكية واذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الثاني تنسب اللجنة للملأ شخصاً او أكثر حسباً تقتضي الظروف ويختار الوزير المختص عندئذ من بينهم المرشح المناسب او احد المرشحين المدرجة اسمائهم في قائمة التنسب وذلك عندما يرى الوزير انه الشخص اللائق للتعيين . ولا يجوز بحال من الاحوال ان يرشح للجنة اي شخص اخر او اية مجموعة اخرى من الاشخاص او ان تنسب اللجنة قائمة اشخاص اخرى .

د - مع مراعاة احكام الفقرة ( ب ) من المادة ( ١٧ ) من هذا القانون عندما تشغر وظيفة ما وترتب ملؤها بطريق الترفيع من داخل الخدمة المدنية يطلب الوزير المختص الى رئيس ديوان الموظفين العمل على ملؤها وعلى هذا الاخير - تبعاً لانتظمة الترفيعات - ان يحيل الامر الى لجنة انتقاء الموظفين مع قائمة باسماء موظفي الوزارة المختصة في منطقة الترفيع وفي جميع تلك الحالات يقبل عسادة تنسب اللجنة . فاذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الاول تنسب اللجنة أكثر المرشحين في رأيها لياقة للترفيع مراعية في ذلك جملة ما تراعى مقدورته التامة على القيام بأعمال ومسؤوليات الوظيفة المنوي ترفيعه لها ويعرض الوزير المختص اسمه على مجلس الوزراء للموافقة على ترفيعه ويقرن ذلك الترفيع بالارادة الملكية . وفي حالة عدم موافقة مجلس الوزراء على تنسب اللجنة يعيد المجلس الامر ثانية الى اللجنة لاعادة النظر فيه مع بيان مقتضب بأسباب عدم موافقته وذلك عن طريق الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين ، وفي هذه الحالة على اللجنة ان تقدم تنسيباً جديداً أو أنها - في حالة

تمسكها بتنسيبها الاصلي - تقدم بالاسباب الكاملة الداعية الى ذلك التنسب ويصدر مجلس الوزراء بعد ذلك قراراً في الامر على ان يقرن الترفيع الناجم عن ذلك بالارادة الملكية واذا كانت الوظيفة الشاغرة من الصنف الثاني تنسب اللجنة أكثر المرشحين في رأيها لياقة للترفيع مراعية في ذلك جملة ما تراعى مقدورته التامة على القيام بأعمال ومسؤوليات الوظيفة المنوي ترفيعه لها ويصدق الوزير المختص القرار الخاص بترفيع ذلك الموظف وفي حالة عدم موافقة الوزير على تنسب اللجنة يترتب عليه اعادة الامر الى اللجنة لاعادة النظر فيه مع بيان مقتضب يتضمن اسباب عدم موافقته وذلك عن طريق رئيس ديوان الموظفين وفي هذه الحالة على اللجنة ان تقدم تنسيباً جديداً أو أنها - في حالة تمسكها بتنسيبها الاصلي - تقدم بالاسباب الكاملة الداعية الى ذلك التنسب . واذا وجد الوزير المختص نفسه مع ذلك في وضع لا يمكنه من الموافقة على ذلك التنسب فيترتب عليه ان يرفع الامر مع وجهات نظره ووجهات نظر اللجنة الى رئيس الوزراء الذي يتخذ قراراً بالموظف الذي ينبغي ترفيعه الى الوظيفة الشاغرة المذكورة .

هـ - الترفيع الى الدرجة الاولى يقرره مجلس الوزراء بناء على تنسب من الوزير المختص بعد الاستئناس خطياً برأي رئيس ديوان الموظفين .

المادة ١٨ - استثناء لاحكام هذا القانون لرئيس الوزراء ان يصدر امراً يمنع بموجبه ملء أية وظيفة شاغرة بالتعيين او الترفيع في الحالات التي يقررها رئيس ديوان الموظفين او يسمح بتأجيل ملأها الى الوقت الذي يراه مناسباً

المادة ١٩ - يجري تعيين وترفيع الموظفين الذين يتقاضون رواتبهم من ميزانية الديوان الملكي واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم من قبل رئيس الديوان الملكي بناء على امر الملك :

المادة ٢٠ - يجري تعيين وترفيع القضاة المدنيين والشرعيين واتخاذ الاجراءات التأديبية بحقهم طبقاً لاحكام القوانين والانتظمة الخاصة بهم .

المادة ٢١ - يجري تعيين وترفيع الموظفين الذين لا تشملهم احكام الفقرة ( ب ) من المادة ( ١٦ ) واحكام المادة ( ١٨ ) من هذا القانون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسب الوزير المختص على ان يقرن ذلك بالارادة الملكية .

#### الفصل الرابع - الاجراءات التأديبية

المادة ٢٢ - يؤلف مجلس تأديبي لاتخاذ الاجراءات التأديبية بحق موظفي الصنف الاول وبشكل من : -

أ - وزير العدل - رئيساً .

ب - عضوين من درجة ( خصوصي ) او من ( الدرجة الاولى ) يعينها رئيس الوزراء ويكون احدهما وكيل ديوان الموظفين .

المادة ٢٣ - يؤلف مجلس تأديبي لاتخاذ الاجراءات التأديبية بحق موظفي الصنف الثاني وبشكل من قضاة محكمة الاستئناف ينسبها وزير العدل ومن عضوين من موظفي الدرجة الثانية او الثالثة بينهم رئيس الوزراء ويكون احدهما من موظفي ديوان الموظفين :

المادة ٢٤ - يؤلف كل من المجلسين التأديبيين المنصوص عنها في المادتين السابقتين لمدة سنتين :

هكذا من الأجل



المادة ٢٥ - يؤلف مجلس تأديبي لموظفي الصنفين الأول والثاني التابعين لدارة الشرعية ( من غير القضاة الشرعيين ) ويشكل من مدير الشرعية رئيساً ومن عضوين يعينهما قاضي القضاة من موظفي الشرعية من الصنف الأول ويكون لقاضي القضاة نفس الصلاحيات المخولة لرئيس الوزراء في هذا الفصل .

المادة ٢٦ - أ - اذا قدمت شكوى ضد موظف لعدم كفاءته او عدم لياقته للوظيفة او لأي امر اخر ، وكانت الشكوى مما لا يستطاع النظر فيها بناء على تهم معينة فيجب رفع تلك الشكوى الى الوزير المختص الذي عليه ( بعد ان يستطلع خطياً رأي الرئيس المباشر للموظف المعني ) او يحيل الامر الى المجلس التأديبي المختص .

ب - اذا رأى المجلس التأديبي ( بعد التدقيق من اوراق القضية ) وجوب فرض عقوبة من العقوبات فعليه ان : -

١ - ينسب لمجلس الوزراء ( اذا كان الموظف من الصنف الاول ) فرض تلك العقوبة ، على ان يقترن قرار العزل او قرار تنزيل الدرجة بالارادة الملكية .

٢ - يدون قراراً ( اذا كان الموظف من الصنف الثاني ) بفرض تلك العقوبة على ان يصدر قرار العقوبة المذكورة من قبل الوزير المختص .

ج - اذا رأى المجلس عدم وجوب فرض أية عقوبة فانه يترتب عليه أن يدون قراراً بذلك وان يبلغه الوزير ومن ثم لا يتخذ اي اجراء آخر بشأن هذه الشكوى .

المادة ٢٧ - اذا قدمت شكوى ضد موظف يتعلق بعمله او بسلوكه او بكلمتها وكانت الشكوى مما يستطاع النظر فيها بناء على تهم معينة فينبغي معالجتها بموجب احكام الانظمة الموضوعة او التي ستوضع لمعالجة الاجراءات التأديبية . فاذا كان الموظف من الصنف الاول ينسب المجلس التأديبي المختص - ان كان من رأيه وجوب فرض العقوبة - الى مجلس الوزراء فرض العقوبة التي يراها ملائمة عليه على ان يقترن قرار العزل او قرار تنزيل الدرجة بالارادة الملكية . واذا كان الموظف من الصنف الثاني يدون المجلس التأديبي المختص - ان كان من رأيه وجوب فرض العقوبة - قراراً بفرض العقوبة التي يراها ملائمة عليه على ان يصدر قرار فرض العقوبة المذكورة من قبل الوزير المختص :

#### الفصل الخامس - مواد عامة

المادة ٢٨ - من اجل تنفيذ احكام هذا القانون وللمعالجة الامور الاخرى المتعلقة بالموظفين المصنفين مما لم ينص عليه في هذا القانون وكافة الامور المتعلقة بالموظفين غير المصنفين والموظفين بعقود المستخدمين تنظم بموجب انظمة يضعها مجلس الوزراء بموافقة الملك وبعد الاستئناس برأي رئيس ديوان الموظفين على ان تظل الانظمة القائمة نافذة الى ان تعدل او تستبدل بأنظمة جديدة تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢٩ - يلغى قانون ديوان الموظفين رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته كما تلغى الاحكام التي تتعارض مع هذا القانون في نظام الموظفين رقم ( ١ ) لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته وأية تشريعات اخرى .

المادة ٣٠ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٦٣/١٢/١٧

أحمد بن طلال

قائم باعمال قاضي القضاة وزير دولة لشؤون رئاسة وزير الأشغال العامة وزير الأشغال العامة  
وزير التربية والتعليم الوزراء ووزير الدفاع الداخلية الداخلية  
بشير الصباغ عبد القادر الصالح صالح الحجابي حسين بن ناصر

وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية وزير الأشغال العامة وزير الأشغال العامة  
والعمل والانشاء والتعمير بالوكالة ووزير المواصلات بالوكالة العمالية  
صالح برقان عبد اللطيف العبتاوي حسن الكايد

وزير المالية نظام الشرايف وزير الخارجية انطون عطا الله وزير الاقتصاد الوطني عبد الرحيم الشريف وزير الزراعة كامل محي الدين

هكذا من الأصل



المادة ٥ - يقوم قسم وقاية النباتات بالأعمال التالية :-

- أ - ارشاد القرويين والمزارعين الى انواع الحشرات والامراض الزراعية وطرق الوقاية منها .
- ب - القيام برقابة على النباتات والمنتجات الزراعية سواء في اماكن انتاجها او تخزينها .
- ج - القيام باصدار النشرات والارشادات الوقائية عن الحشرات والامراض والاوبئة الزراعية المختلفة .
- د - الاشراف على ادارة وتنفيذ الاجراءات العامة والخاصة لوقاية النباتات والمنتجات الزراعية .
- هـ - الاشراف على عمليات تفتيش ومعاينة النباتات والمنتجات الزراعية في حالات التصدير والاستيراد والنقل الداخلي والخارجي .
- و - الاشراف على عمليات تعقيم وتطهير النباتات والمنتجات الزراعية والحجر الزراعي وتولي اصدار الشهادات الزراعية الخاصة بذلك .
- ز - التعاون مع دائرة البحث العلمي والاقسام الفنية الاخرى في وزارة الزراعة للقيام بالدراسات والتجارب والاحصاءات العلمية الخاصة لوقاية النباتات والمنتجات الزراعية .
- ح - اجراء التجارب العلمية على كيفية استعمال الادوية الزراعية المختلفة وتقدير فعاليتها بالتعاون مع الدوائر والاقسام الفنية في وزارة الزراعة .

المادة ٦ - يحق لوزير الزراعة اتخاذ الاجراءات التالية لضمان وقاية النباتات والمنتجات الزراعية المحلية :-

- أ - اصدار القرارات والتعليمات والبلاغات اللازمة عند ظهور حشرات او امراض والاشتباه بظهورها .
- ب - الامر بالقيام بمعاينة اي ارض عقار أو مخزن عام أو خاص أو وسائط نقل في حالات الاشتباه بظهور مرض او وباء وجمع العينات الخاصة بذلك .
- ج - الامر بمراقبة جميع المزارع الاهلية والحكومية في حالة ظهور الحشرات او الامراض .
- د - الامر بوضع عمليات نقل النباتات والمنتجات الزراعية داخل المملكة الاردنية الهاشمية تحت اشراف ومراقبة وزارة الزراعة .
- هـ - الامر بتنظيم الدورات الزراعية لبعض المحاصيل ومنع زراعة اى قطعة ارض او نبات يكون سبباً للعدوى وانتشار الامراض والحشرات وانتلاف ما يخالف ذلك دون تمويض .
- و - الامر بمنع استيراد او استعمال اصناف معينة من الملاجيح والادوية الزراعية التي ثبت عدم فعاليتها وصلاحيتها لمكافحة بعض الحشرات او الامراض الزراعية .

المادة ٧ - يحق لوزير الزراعة اتخاذ الاجراءات التالية لضمان وقاية النباتات والمنتجات المستوردة من الخارج :-

- أ - الامر بوضع مواصفات وشروط خاصة تنشر في الجريدة الرسمية لبعض الاصناف والانواع من النباتات والمنتجات التي يسمح باستيرادها من الخارج .
- ب - الامر بمنع استيراد النباتات والمنتجات الزراعية المخالفة للشروط الفنية المحددة او اية مادة يشتبه بانها اداة لنقل الامراض والحشرات .

- ج - الامر بفحص او تطهير بعض النباتات او المنتجات الزراعية عند مراكز ادخالها الى المملكة .
- د - الامر باتلاف النباتات او المنتجات الزراعية التي ثبت اصابتها بالامراض او الحشرات والقابلة للعدوى او عدم السماح بدخولها الى البلاد .

المادة ٨ - يحق لوزير الزراعة بموافقة مجلس الوزراء في الحالات الاضطرارية عند ظهور الاوبئة النباتية مصادرة المواد وادوات النقل اللازمة ايفاء لهذه الغاية مقابل تمويض عادل .

المادة ٩ - كل من يخالف اي حكم من احكام هذا النظام يعاقب بمقتضى المادة (١٠) من قانون الزراعة العام المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٢ بالإضافة للاجراءات القانونية الواردة في هذا النظام :

١٩٦٣/١٢/٧

محمد بن طهول

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير الدفاع عبد القادر الصالح	وزير الداخلية صالح الخياطي	رئيس الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة حسين بن ناصر
--	----------------------------	---

وزير الاشغال العامة عبد اللطيف العنتاوي	وزير البلدية حسن الكايد	قائم باعمال قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم بشير الصباغ	وزير المواصلات
---	-------------------------	--	----------------

وزير المالية نظام الشرايف	وزير الاقتصاد الوطني عبد الرحيم الشريف	وزير الزراعة كامل محي الدين	وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير بالوكالة صالح برقان
---------------------------	--	-----------------------------	---

هذا من الأصل



## نظام إنشاء الشوارع والارصفة في نابلس لسنة ١٩٦٣

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥  
وي بناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/١٢/١٩٦٣  
أمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٠٧) لسنة ١٩٦٣

## نظام إنشاء الشوارع والارصفة في نابلس لسنة ١٩٦٣

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - الاسم : يسمى هذا النظام ( نظام إنشاء الشوارع والارصفة في نابلس لسنة ١٩٦٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اصطلاحات : يكون للالفاظ والعبارات التالية المعنى المخصوص لكل منها حيث وردت في هذا النظام :-  
( طريق العربات ) الجزء الذي يخصصه المجلس ، بين الحين والآخر من اي شارع ، لمرور المركبات بواسطة الحيوانات والمركبات ذات المحركات وفقا لاحكام هذا النظام :  
( انشاء الشارع ) انشاء طريق العربات وأرصعة وتشمل القيام بالاعمال التالية :

- أ - حفر وتسوية الشارع فيما يتعلق بالمياه السطحية .
- ب - ازالة أعمدة الكهرباء والتلفون ، واعادة نصبها وقلم الاشجار ، وهدم الابنية القديمة وازالة انقاضها ، واعادة انابيب المياه الرئيسية والاملاك الكهربائية ، وما تفرع عنها ، وجميع الاشغال المتعلقة بها .
- ج - القيام بالاشغال الضرورية لجعل الشارع منسقا مع الشوارع المتاخمة له بالنسبة للارتفاع والتسوية ، ولجعل المداخل والادراج ، والاسيجة في الاملاك المحاذية على مستوى الشوارع المنشأة على هذا النحو .
- د - انشاء الجدران وحجارة الشك والاسيجة الواقية ، والادراج ، وجدران الحدود ، او تغييرها ، وكل عمل ضروري لانشاء الشارع بما له علاقة بالاملاك المجاورة له .
- هـ - رصف الممرات ، وتخطيط الميادين ، او المروج ، وغرس الاشجار او النباتات الاخرى ، وعمل كل ما له علاقة بذلك .
- و - اعداد الخرائط لانشاء الشارع والقيام بالاشراف الفني على انشائه .
- ز - القيام بجميع الاعمال الاخرى اللازمة لانشاء الشارع .

( نفقات الانشاء ) فيما يتعلق بطريق العربات ، نفقات الاشغال والعمليات الواردة في تعريف عبارة « انشاء الشوارع » اعلاه ، وتشمل اية فائدة مستحقة على اي قرض استدانته المجلس لدفع نفقات انشاء الطريق المذكورة كما تشمل اية فائدة مستحقة لاي مقاول قام بانشائها وفقا لما جاء في اي عقد يتعلق بذلك .

( المجلس ) مجلس بلدية نابلس .  
( مهندس ) مهندس المجلس ، او اي شخص فوضه رئيس المجلس او المهندس ، كتابة لممارسة الصلاحيات المنوطة به بمقتضى احكام هذا النظام .  
( الربيف ) ذلك القسم من الشارع الذي يخصصه المجلس للسابلة فقط ، بمقتضى احكام هذا النظام ويشمل حجارة الشك .

( المالك ) فيما يتعلق باني عقار ، مالكة المسجل ، ويشمل ايضا المتصرف بالارض ، او الذي يتقاضى او يتقضى له ان يتقاضى ، ايجار العقار ، او ايراده ، اذا كان العقار مؤجرا ، او الشخص الذي يدفع عوائد البلدية او ضرائب الحكومة عن ذلك العقار ، سواء لحسابه الخاص ، او بصفته وكيل عن ، او قبا على اي شخص اخر .

( العقارات ) الابنية والاراضي مهما كان نوع ملكيتها ، سواء كانت مشغولة ام خالية وسواء كانت تدار بمقتضى سلطة قانونية ، ام لم تكن ، وتشمل العقارات التي تملكها الحكومة ، ولا تشمل اي شارع .  
( الشارع العام ) اي شارع يعلن المجلس بمقتضى هذا النظام انه شارع عام ، ويشمل ايضا اي شارع جرى تخطيطه في اي مشروع هيكل او تفصيلي لمدينة نابلس ادرج في اية خارطة مساحة مصادق عليها بموجب اي قانون او نظام ضمن تنظيم كشارع عام .

( شارع ) اي طريق ، او قسم منها ، او زقاق ، او ممر ، او درج ، او منطف ، او طريق للعربات او رصيف ، او مكان او مساحة او ميدان يحق للجمهور المرور فيه ، ويشمل جميع الاقنية والحفر والجاري والخنادق الواقعة في اي شارع ، او الملاصقة له :

( الانشاء السفلي ) فيما يتعلق بطريق العربات ، تلك الطبقة من الاسمنت او الحجارة او المواد الاخرى ، سواء افرشت بالاسفلت ام لم تفرش ، او اية مادة مركبة اخرى وضعت فوق الانشاء السفلي لطريق العربات وجعلت على المستوى النهائي للطريق المذكور حسب قرار المهندس .

المادة ٣ - اعلان الشوارع العمومية : يجوز للمجلس ، بقرار يتخذه ، ان يعلن اي شارع يقع ضمن منطقة تنظيم مدينة نابلس شارعا عاما ، وان يخصص اي قسم من اي شارع عام طريقا للعربات ، والقسم الاخر للسابلة ، ومن ثم يقرر انشاء ذلك الشارع وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة ٤ - تغيير عرض طريق العربات : يجوز للمجلس ، بقرار يتخذه بين الحين والآخر ، ان يصرح بتغيير عرض طريق العربات ، في شارع عام ، اما بزيادة عرض الطريق للعربات او باقلصه ، ويشترط في ذلك ، انه اذا اقر المجلس زيادة عرض طريق العربات بعد اتمام انشاء الرصيف يترتب على المجلس ان يتحمل نفقات انشاء ذلك القسم من طريق العربات التي جرى توسيع عرضها ، على الرغم مما ورد في احكام هذا النظام .

المادة ٥ - انشاء طريق العربات : ( ١ ) يجوز للمجلس ، ان يقرر انشاء طريق عربات في اي شارع عام ، بالصورة التي يقررها المهندس ويوافق عليها المجلس ، ويجوز له بموجب ذلك القرار او اي قرار آخر ، ان يقوم بانشاء الطريق المذكورة ، كاملا او على المراحل التالية :-

أ - الاشغال الضرورية لمسح السطح العلوي للانشاء السفلي فقط سواء اكان ذلك مشتملا على عرض طريق العربات كاملا ام لم يكن :

هكذا من الأصيل

ب- القيام بمد الطبقة التي تؤلف الانشاء العلوي سواء اكان ذلك مشتملا على عرض طريق العربات كاملا أم لم يكن :

ج- انجاز الانشاء السفلي او الانشاء العلوي بعرض يقل عن العرض الكامل لطريق العربات :

د - اتمام الانشاء السفلي او الانشاء العلوي ، او كليهما ، حسب مقتضى الحال بالعرض الكامل لطريق العربات .

( ٢ ) يجوز لرئيس المجلس ان يبلغ القرار المذكور في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة للمالك المالك المتاخمة للشارع ومن ثم يجوز للمجلس ان يشرع في انشاء طريق العربات في ذلك الشارع .

المادة ٦ - نفقات الانشاء : ( ١ ) يتحمل نفقات انشاء طريق العربات في اي شارع عام انشئ وفقا لاحكام هذا النظام .

أ - ملاكو المقار المتاخمة لجانبي ذلك القسم من الشارع المنوي انشاء بمعدل خمسين في المائة من تلك النفقات .

ب - المجلس بمعدل خمسين في المائة من تلك النفقات .

( ٢ ) تقسم الخمسون في المائة من نفقات انشاء طريق العربات المذكورة التي يتحملها ملاكو المقار المجاورة لجانبي ذلك القسم من الشارع المنوي انشاءه ، بين المالكين المذكورين بنسبة واجهة العقار الذي يملكه كل منهم ، ويكون المبلغ الذي يفرض على كل منهم على هذا الوجه ديناً مستحقاً عليهم للمجلس ويحري تحصيله وفقا لاحكام قانون البلديات .

المادة ٧ - الانشاءات التي شرع في انشائها سابقا : ( ١ ) اذا حدث ، قبل بدء العمل بهذا النظام ، ان يشرع المجلس في انشاء شارع عام ، ولكن طريق العربات في الشارع المذكور لم تكن قد تمت على وجهها الكامل عند بدء العمل بهذا النظام ، او لم تشتمل تلك الاشغال التي بدء العمل بها ، على الانشاء العلوي والسفلي معا ، يحق للمجلس ان يكمل طريق العربات المذكورة ، مرة واحدة او على مراحل .

( ٢ ) اذا تم انشاء طريق عربات بمقتضى الفقرة ( ١ ) من هذه المادة ، فيحق للمجلس ان يحصل نفقات الاشغال التي قام بها ، في نهاية كل مرحلة من العمل بمقتضى المادة التالية :

المادة ٨ - تحصيل النفقات على دفعات : اذا قرر المجلس انشاء طريق عربات على مراحل على الوجه الاتي الذكر يحق له ، اذا استصوب ذلك ان يحصل وفقا لاحكام الفقرة ( ٢ ) من المادة السادسة .

( أ ) لدى اتمام اية مرحلة من مراحل العمل المذكورة ، خمسين في المائة من نفقات تلك المرحلة ، او اية مرحلة ، انجزت قبلها .

( ب ) لدى اتمام جميع تلك المراحل خمسين في المائة من مجموع نفقات ذلك الانشاء :

المادة ٩ - انشاء طريق العربات من قبل الاهالي : لا يجوز لاي شخص ، خلاف المجلس ، ان ينشئ طريق عربات الا بمقتضى تصريح كتابي صادر عن المجلس ، ووفقا للشروط المدرجة في ذلك التصريح ، وبالطريقة والمواصفات التي يقرها المهندس بموافقة المجلس .

المادة ١٠ - انشاء الارصفة : أ - ينشأ الرصيف بالطريقة ، ووفقا للمواصفات ، التي يقرها المهندس بموافقة المجلس ب - لا يجوز لاي شخص ان ينشئ اي رصيف الا بمقتضى تصريح صادر من رئيس المجلس ، ووفقا للشروط المدرجة في ذلك التصريح ، وعملا باشعار اعطي بمقتضى المادة الحادية عشرة من هذا النظام .

المادة ١١ - الاشعار بانشاء الارصفة : اذا وجد رئيس المجلس ان هناك عقارا لم ينشأ بمحاذاة رصيف على الشارع او وجد ان هناك رصيفا انشئ بصورة مخالفة للمواصفات ، فيجوز لرئيس المجلس ان يرسل اشعارا كتابيا الى المالك المقار المتاخمة للرصيف يكلفهم فيه بانشاء الرصيف ، او تغييره او تعديله ، وفقا للمواصفات ، وذلك خلال المدة التي تعين في الاشعار .

( ٢ ) اذا لم يشرع المالك في العمل خلال المدة المعينة في الاشعار ، او اذا شرع فيه ثم توقف عنه مدة تتجاوز اربعة عشر يوما ، يجوز للمجلس ان يتم العمل بنفسه ، واذا استصوب ذلك ، ويكلف المالك بدفع المصاريف التي انفقها .

( ٣ ) اذا قام مالك اي عقار بانشاء رصيف ، خلافا للطريقة والمواصفات التي قررها المهندس بموافقة رئيس المجلس ، بمقتضى المادة العاشرة ، يجوز للمجلس ان يهدم الرصيف المنشأ على الوجه المذكور ، او ان يبري اي تغيير فيه ، وان يعيد انشاءه ، ويجوز للمجلس ان يحصل نفقات الهدم او التغيير او الانشاء من المالك المذكور .

المادة ١٢ - نفقات انشاء الارصفة : يتحمل المالكون كامل نفقات انشاء الرصيف ، او تعديله ، او تغييره حسب مضمون الاشعار الصادر بموجب المادة ( ١١ ) ويحق للمجلس استرداد نفقات الانشاء والتغيير والتعديل اذا قامت البلدية بذلك ، بعد ان تخلف المالكون عن تنفيذ مضمون الاشعار .

واذا تخلف المالكون عن دفع هذه النفقات يجوز للبلدية استيفائها منهم بالطريقة التي تستوفي بها الضرائب والعوائد المستحقة للمجلس .

المادة ١٣ - وضع حجارة الشك : بالرغم مما ورد في هذا النظام يجوز للمجلس ان يضع حجارة الشك في اي شارع عام دون اعطاء مالك اي عقار متاخم لذلك الشارع اي اشعار سابق ، ويدفع نفقات وضع حجارة الشك المذكورة بمقتضى هذه المادة مالكو المقار المتاخمة لجانبي ذلك القسم من الشارع الذي وضعت له حجارة شك ، وتقدم تلك النفقات بين المالكين المذكورين بنسبة واجهة العقار الذي يملكه كل منهم . ويكون المبلغ ، الذي يفرض على كل منهم على هذا الوجه ديناً مستحقاً عليهم للمجلس .

المادة ١٤ - شهادة انجاز الرصيف : حالما يقوم مالك اي عقار بانشاء الرصيف ، وفقا لاحكام هذا النظام ، يحق له ان يستلم من مهندس البلدية شهادة بذلك ، ومن ثم يضطلع المجلس بصيانة الرصيف .

المادة ١٥ - شهادة النفقات : اذا حدث ان نشأ اي خلاف ، فيما يتعلق بقيمة نفقات الانشاء ، او قيمة انشاء اي مرحلة من مراحل طريق عربات ، او رصيف ، او نفقات انشاء حجارة الشك ، بما انشئ او سينشأ وفقا لاحكام هذا النظام ، فتعتبر الشهادة التي يعطيها المهندس بشأن تلك النفقات نهائية .

المادة ١٦ - الاشعارات : اذا اقتضى هذا النظام تبليغ اي شخص اشعاراً - يعتبر ذلك الاشعار قد بلغ الى ذلك الشخص حسب الاصول ، اذا :

أ / سلم الى ذلك الشخص ، او الى احد افراد أسرته البالغين ، او الى شخص يشتغل في محل اقامة ذلك الشخص الاخير المعروف ، او الى خادماً أسرته ، او .

ب / ترك في محل اقامة ذلك الشخص او مكان عمله الاخير المعروف او .

ج / ارسل في البريد المسجل في كتاب معنون باسمه الى محل اقامته ، او مكان عمله الاخير ، المعروف ، ولم تعده دائرة البريد كرتيخ او .

هكذا من الأصل

د/ علق في مكان ظاهر على العقار الذي يتعلق الاشعار به او .

هـ / نشر في احدى الصحف اليومية المنتشرة في نابلس ، سواء فيها يتعلق بذلك الشخص منفردا ، او بجميع الاشخاص الذين يملكون عقارات متاخمة لاي شارع معين او قسم منه .

المادة ١٧ - العقوبات : كل مالك عقار متاخم لاي شارع عام ابلغه رئيس المجلس اشعاراً للقيام باي عمل وفقاً لاحكام هذا النظام ، وتخلّف عن مراعاة ذلك الاشعار يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب ، لدى ادانته ، بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير ، دون اجحاف بحق المجلس في ممارسة الصلاحيات المخولة له بمقتضى هذا النظام

المادة ١٨ - يلغى نظام انشاء الشوارع والارصفة لبلدية نابلس لسنة ١٩٤٧ .

١٩٦٣/١٢/١١

### مخبرين طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
عبد القادر الصالح	صالح الخالدي	وزير الخارجية بالوكالة حسين بن ناصر
وزير الاشغال العامة ووزير المواصلات بالوكالة	وزير العدل	قائم باعمال قاضي القضاة ووزير التربية والتعليم بشير الصباغ
عبد اللطيف العنتاوي	حسن الكايد	
وزير المالية	وزير الاقتصاد الوطني	وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل والانشاء والتعمير بالوكالة صالح بوقلان
نظام الشراي	عبد الرحيم الشريف	كمال محي الدين

### نموذج لائحة البلدية

بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

وبناء على مقرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٨

نامر بوضع النظام الآتي : -

نظام رقم (١٠٨) لسنة ١٩٦٣

### نظام بلدية حي

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام بلدية حي لسنة ١٩٦٣ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون لللائحة والعبارات التالية المعنى المخصص لكل منها بادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

« المجلس » مجلس بلدية حي

« الرئيس » رئيس المجلس .

« منطقة البلدية » منطقة بلدية حي .

« يافظه » كل اعلان يعرض على مسكن شخص او مكتبه او محل عمله ويتضمن اسم ذلك الشخص ونوع عمله الذي يتعاطاه .

« انشاء الشوارع » حفر ارض الشارع وتعبئة الحفر الموجودة فيه وتسوية سطحه ورصفه وتعميده وحفر الخنادق لتصريف مياهه السطحية وتشمل ايضا الاشغال اللازمة لجعل الشارع متساوياً مع الشوارع المجاورة له من حيث دجة الانحدار والمستوى ، وانشاء وتغيير الجدران الواقية وجدران الحدود والقيام بآية اشغال في الملك المتاخم للشارع وتوسيع الشارع .

« بناء » كل بناء من الحجر والاسمنت والابن والحديد او الخشب او الصفيح او اية مادة اخرى وتشمل ايضا اسقف اية بناء كهذه او اي حائط فيها او سقفها ومدخنة او رواق او اية شرفة او رفوف او اي شيء يحيط بارض

« رصيف » المساحة الكائنة بين حد الشارع وحد طريق السيارات من ذات الجهة بما في ذلك حجارة ذلك « ساكن » تشتمل مشغل العقار سواء كان مالكة او مستاجراً له .

« شارع عام » كل طريق او زقاق او ساحة او جسر او مدرج نافذ يملك الجمهور حق السير فيه وتعتبر جميع الاقنية والمصارف والخنادق الواقعة على جانبي اي شارع كهذا جزءاً منه .

« مأمور الصحة » اي طبيب او مراقب شؤون صحة او مفتش صحة او مهندس تابع للمجلس او اي موظف اخر يعينه المجلس للتفتيش ، او مراقبة الشؤون الصحية في البلدة .

« مالك » الشخص الذي يملك اي عقار او يتقاضي بدل ايجاره في احوال يعتبر معها المالك المعروف لذلك العقار كان العقار مسجلاً باسمه او لم يكن .

« المهندس » مهندس مجلس بلدية حي او مراقب الابنية فيها .

« ملك » الابنية والاراضي على اختلاف انواعها سواء كانت مسورة غير مسورة مشغولة ام غير مشغولة خالية من البناء او مبنياً عليها عامة او خاصة .

هكذا من الأصيل



المادة ٣ - يستوفي المجلس مباشرة او بواسطة الملتزم الرسوم التالية عن الحيوانات التي تذببح في منطقة بلدية هي :

فلس	دينار
٨٠	أ - عن كل رأس من الضأن او الماعز
٤٠	ب - عن كل رأس من الحمل او الجدي .
٢٥٠	ج - عن كل رأس عجل او قاعود (صغار الابل)
٤٥٠	د - عن كل رأس بقر
٦٠٠	هـ - عن كل رأس جمل او جاموس

#### الفصل الثاني - رسوم القبان

المادة ٤ - يستوفي المجلس مباشرة او بواسطة الملتزم رسم قبان لما يباع في الاسواق العامة بالبلدية او المنفرد من المواد التالية خارج نطاق المخازن وضمن حدود منطقة البلدية بالنسبة التالية : ..

١٥٠ فلس	عن كل طن من الحبوب والخضار والفواكه والبطيخ على اختلاف انواعها
٢٠ فلس	عن كل شوال من الكلس او الملح او الحطب
٥٠ فلس	عن كل شوال من الفحم
٧٥٠ فلس	عن كل سيارة من الكلس او الملح او الحطب او الجفت او الثمار
٥٠٠ فلس	عن كل سيارة من الفحم
١٠ فلس	عن كل ربطة من القصيب عددها ( مئة )
١٠ فلس	عن كل جسر من الخشب او الحديد
٢٠ فلس	عن كل رطل من الصوف او شعر الماعز

المادة ٥ - يستوفي المجلس مباشرة او بواسطة الملتزم الرسوم التالية عن السيارات التي تحمل او تنزل ضمن حدود منطقة البلدية :

فلس	دينار
٥٠٠	١
٧٥٠	عن كل سيارة كبيرة حمولة عشرة اطنان فما فوق من الحبوب على اختلاف انواعها
٣٥٠	عن كل سيارة متوسطة حمولة خمسة اطنان من الحبوب على اختلاف انواعها
٢٠٠	عن كل سيارة بيك اب من الحبوب على اختلاف انواعها
٤٠٠	عن كل سيارة من القصيب او الحلفاء او الملح او الحطب حمولة خمسة اطنان فما فوق
٢٠٠	عن كل سيارة من الرمل او الزنبرل او البحص او الحجارة او الكلس على اختلاف انواعه
٥٠٠	عن كل سيارة من التبن
٥٠٠	عن كل كيس اسمنت او سماد كبريتي

المادة ٦ - تستوفي الرسوم التالية من قبل المجلس او الملتزم عن ابلود التي تباع داخل منطقة البلدية : -

فلس	دينار
١٠	عن كل جلد من جلود الضأن او الماعز
٢٠	عن كل جلد من جلود البقر او الجمال او الجاموس
	يستوفي عن السمكة والزبد والجبن وزيت الزيتون والحليب والجميد والبيض ٢٪ من ثمن المبيع

#### الفصل الثالث - رسوم الخضار والفواكه

١ - يستوفي المجلس مباشرة او بواسطة الملتزم ، الرسوم التالية : -

فلس	دينار
٥٠	عن حمل الخضار او الفواكه على اختلاف انواعها التي ترد على الدواب
١٥	عن تنكة الخضار او الفواكه على اختلاف انواعها التي ترد على الدواب

المادة ٨ - يستوفي المجلس مباشرة او بواسطة الملتزم ( ٣٠٠ ) فلس عن كل طن من الخضار والفواكه التي تباع ضمن حدود منطقة البلدية والتي ترد في السيارات

المادة ٩ - يستوفي المجلس مباشرة او بواسطة الملتزم الرسوم التالية عن السيارات التي تحمل من منطقة البلدية : -

٥٠٠	١
٥٠٠	عن كل سيارة تحمل سبعة اطنان فما فوق من الخضار او الفواكه
٢٥٠	عن كل سيارة تحمل اربعة اطنان من الخضار او الفواكه على اختلاف انواعها
١٥٠	عن كل سيارة تحمل طنين الى ثلاثين اطنان من الخضار او الفواكه على اختلاف انواعها
٢٠	عن كل سيارة بيك اب حمولة من الخضار او الفواكه على اختلاف انواعها
٥٠	عن كل حمل بهيم من الخضار او الفواكه على اختلاف انواعها
	عن كل تنكة زيت

المادة ١٠ - يستوفي المجلس مباشرة او بواسطة الملتزم من المشتري عن الحيوانات التي تباع ضمن حدود منطقة البلدية الرسوم التالية : -

٤٠	عن كل رأس من الضأن او الماعز
٣٠	عن كل رأس من الجدي او الحمل
٥٠	عن كل رأس الحمار
١٦٠	عن كل رأس بقر او خيل او ابل او جاموس او خنزير
٨٠	عن كل رأس من صغار الخيل او البغال او العجل او القاعود (صغار الابل)

هكذا من الأهل

## الفصل الرابع - رسوم المكاييل والمقاييس والاوزان

المادة ١١ - على جميع الباعة والمشتريين بالتبائن او الميزان والمقاييس والكيل ان يمدعوا اوزانهم ومقاييسهم ومكاييلهم بمعرفة دائرة البلدية ويستوفى مقابل ذلك الرسوم التالية : -

فلس	دينار
١	
٥٠	
٢٥	
٥٠	
٣٠	

عن كل قبان عموماً كان ام خصوصاً رسم مقطوع

عن كل قطعة من القياس رسم دمع

عن كل قطعة تعارن سنوياً

عن كل قطعة من الاوزان رسم دمع

على كل قطعة تعارن سنوياً

## الفصل الخامس - البسطات والمظلات

المادة ١٢ - يستوفي المجلس ( ٥٠٠ ) فلس سنوياً عن كل بسطة من البسطات الثابتة والمتحركة وعربات البيع

## الفصل السادس

المادة ١٣ - يستوفي المجلس عن كل يافطة يعلقها اي شخص ضمن حدود منطقة البلدية على محل عمله وتتضمن نوع عمله رسماً قدره ( ٢٥٠ ) فلس

## الفصل السابع - رسوم الملاهي والمقاهي

المادة ١٤ - يستوفي لمنفعة البلدية رسماً من المقاهي والملاهي العمومية بالنسبة التالية : -

فلس	دينار
١٠٠٠	١

## الفصل الثامن - الشوارع والطرق

المادة ١٥ - يعتبر المجلس مسؤولاً عن فتح الشوارع والطرق وصيانتها ضمن منطقة البلدية .

المادة ١٦ - أ - يعتبر اصحاب الاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الطريق لأول مرة مكلفين بدفع نفقات تعبيد وترتيب الطرق المتاخمة لاملاكهم بغض النظر عن عرض الطريق وتنقسم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الكائنة على جانب الطريق المراد تعبيدها وترتيبها بنسبة واجهة الاملاك العائدة اليها والملاصقة لتلك الطريق .

ب - يحق للمجلس ان يعين نسبة اشراك اصحاب الاملاك في النفقات الى الحد الذي يراه مناسباً .

المادة ١٧ - تدفع الى صندوق البلدية كافة النفقات التي يقررها المجلس وتحصل من اصحاب الاملاك بمقتضى هذا الفصل من النظام ويحق للمجلس ان يستوفي سلفاً من اصحاب الاملاك نسبة لا تزيد عن ( ٢٥ ٪ ) من النفقات المقررة وتقسيم الباقي بعد اتمام التعبيد على قسطين او اكثر شريطة ان يتم ذلها خلال مدة لا تتجاوز سنتين حسباً يقرره المجلس .

المادة ١٨ - تحصل نفقات التعبيد والترتيب التي تتحقق على المكلفين بها بمقتضى هذا الفصل بنفس الطريقة التي تحصل بها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ١٩ - اذا لم يتم المجلس خلال خمسة اشهر باعمال التعبيد والترتيب للطريق المقرر تعبيدها وترتيبها يترتب عليه اعادة ما قد حصله من هذا القبيل الى اصحاب العلاقة .

المادة ٢٠ - يعتبر الشخص انه ارتكب اي فعل من الافعال المنصوص عليها فيما اذا كان قد ادى ذلك الفعل بنفسه او بواسطة خادمه او وكيله او اذن لشخص باتيانته سواء كان ذلك الشخص مستخدماً لديه ام لم يكن .

المادة ٢١ - وضع العوائق في الشوارع :

أ - كل شخص بنى او انشاء او اقام حائطا او سياجا او عمودا او اي عائق اخر في شارع او في اي قسم منه ، او

ب - غطى او اعاق اي مجرى او مصرف او قناة واقعة في شارع عام ، او

ج - وضع صندوقا او طردا ( باله ) او بضائع او اية مواد اخرى في اي شارع او تسبب في وضعها فيه بصورة تمنع عمال البلدية من التنظيف ، او تعيقهم او تؤخرهم عن القيام به ، او عرقل او اعاق حركة السير زيادة عن الوقت اللازم لتحصيل ذلك الصندوق او البضائع او المواد او ازالها يعتبر انه ارتكب جرماً ويعاقب لدى ادايته بغرامة لا تزيد عن خمسة دنانير وبغرامة اضافية لا تزيد على دينار واحد عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور اربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطاراً كتابياً بذلك من الرئيس او من ينوبه بذلك او بعد الادانة .

٢ - يجوز للرئيس او من ينوبه بذلك اصدار امر الى الشخص الذي اقام اي عائق من هذه العوائق ، او لوضعه لازالة هذا العائق واستيفاء جميع النفقات التي تصرف في ذلك السبيل من الشخص المذكور .

٣ - ليس في هذه المادة ما يمنع المجلس ان يسمح كتابة باقامة انشاءات مؤقتة للمدة التي يعينها في اي شارع ابان ايام الاعياد والاحتفالات .

المادة ١٢٢ - لا يجوز لاي شخص ان يضع اي مادة من مواد البناء في شارع ، او ان يحفر حفرة او اخدودا به الا بعد الحصول على تصريح خطي بذلك من المجلس ويجب ان يتضمن ذلك التصريح الشروط الواجب اتباعها في وضع تلك المواد وحفر تلك الحفرة او الاخدود مع بيان المساحة المراد اشغالها ومدة العمل بالتصريح .

٢ - اذا صدر مثل هذا التصريح لشخص ما وجب على ذلك الشخص ان يقيم سياجاً واقياً حول المواد او الحفرة او الاخدود على نفقته الخاصة الى ان ترفع تلك المواد من الشارع او تطمر الحفرة او الاخدود او يؤمن الناس من خطر السقوط بوضعه حول ما ذكر نورا كافياً خلال الليل بصورة يرضي بها المجلس ويجوز للمجلس ان يسحب التصريح اذا اقتنع ان هنالك اسباباً استثنائية تبرر ذلك .

٣ - كل من وضع اية مواد ، او حفر حفرة او اخدودا ، بدون ان يحصل على تصريح بذلك او تخلف عن اقامة سياج او عن وضع نور حول تلك الحفرة او الاخدود او تخلف عن ازالة تلك المواد او طمر تلك الحفرة او ذلك الاخدود او تأمين الناس من خطر السقوط بالصورة المذكورة سابقاً

هكذا من الأصيل

وذلك على نفقته الخاصة بعد انتهاء مدة التصريح ، او بعد سحبه منه يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير وغرامة اضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة بعد مرور ... اربع وعشرين ساعة من تبليغه اخطارا بذلك من قبل الرئيس او من ينييه ويجوز للرئيس او من ينييه بعد مرور مدة الاربع والعشرين ساعة المذكورة ان - يسج او يطمر او ينير هذه الحفرة او الاخدود وان يرجع على الشخص المختلف بجميع النفقات .

المادة ٢٣ - تصريح الاماكن الخطرة وتسييجها .

١ - للمجلس اذا رأى ان اي بناء او بئر او حفرة او اي مكان اخر يشكل خطرا على الجمهور لنقص في ترميمه او صيانته او تسييجه ، او لاي سبب اخر ان يرسل اخطارا كتابيا الى الكسه يكلفه فيه بالقيام بتصليحه او وقايته او اقامة سياج حوله على وجه يمنع الخطر الناشئ عنه .  
٢ - كل مالك تخلف دون سبب معقول عن العمل بما كلف به في الاخطار المشار اليه انفا يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير ويجوز للمجلس ان يقوم بتصليح الخلل او وقايته او اقامة سياج حوله وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تحملها في هذا السبيل من مالك البناء او البئر او الحفرة او المكان الاخر .

المادة ٢٤ - تسوية سطح الشوارع

١ - كل من وضع او ازال او شوه سطح الشارع او الرصيف او واجهته البناء او الحق به ضرر بأية صورة او اجري تغييرا بسطح الشارع او الرصيف دون الحصول على رخصة كتابية من الرئيس او من ينييه بذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير .  
٢ - يحق للرئيس او من ينييه اصدار رخصة كهذه لاي شخص مقيدة بالشروط التي يستصوبها المجلس .  
٣ - يجوز للمجلس ان يصلح او يزيل الضرر والتشويه المشار اليه في هذه المادة او ان يرصف الشارع وان يستوفي جميع النفقات والمصاريف التي تتحملها البلدية في هذا السبيل من الشخص المتخلف بعد مرور اربع وعشرين ساعة على تبليغه اخطارا خطيا للقيام بالاعمال المطلوبة .

المادة ٢٥ - الضرر الطارىء للشارع

اذا الحق بشارع من الشوارع العامة او بأي قسم منه ضرر طارىء او غير مقصود بسبب حفريات اجريت في ارض متاخمة لذلك الشارع ، يجوز للرئيس او من ينييه بذلك ، ان يبلغ مالك الارض التي اجريت فيها الحفريات والشخص الذي قام بها اخطار يكلفه فيه باصلاح الضرر .

المادة ٢٦ - لا يجوز اقامة او الاضافة الى أي بناء قائم بصورة تتعدى على الشارع الملاصق لذلك البناء كما هو مبين على المخطط المتعلق بذلك الشارع .

المادة ٢٧ - للمجلس صلاحية اصدار الاوامر لتأمين القيام بكل ترميم او تغيير في بناء قائم بصورة تضمن ثباته جميع جدران البناء واساساته وسقوفه ومداخنه الخارجية واقسامه ووسائله السطوية حسب الاصول والترتيبات الصحية فيه .

المادة ٢٨ - عندما يهدم بناء او قسم منه مواجه للشارع بقصد اعادة انشاءه لا يعاد انشاءه الا بمقتضى المخطط المعين فيه عرض الشارع الواقع فيه البناء ، وعلى المجلس ان يدفع لصاحب البناء تعويضا عن اي خسارة او ضرر قد يلحق به نتيجة ارجاع بنائه الى الورد او تقديمه الى الامام .

المادة ٢٩ - لا يجلس ان يمنع استعمال اي بناء غير صالح للسكن الى ان يعاد بناؤه او يرم بصورة تجعله صالحا للسكن .

المادة ٣٠ - اذا اعتبر المجلس ان بناء في المنطقة البلدية في حالة خربة وخطرة على المارة او على ساكني الابنية المجاورة يترتب عليه ان يوعز بأن يقام فوراً حاجزاً حوله لوقاية المارة وان يبلغ صاحب البناء اخطاراً خطياً اذا كان معروفاً او مقيماً في المنطقة البلدية ، اما اذا كان غير معروف او غير مقيم في المنطقة البلدية يترتب على المجلس ان يبلغ الاخطار المذكور الى الساكن في البناء بالنيابة عن صاحبه والا فيعلق الاخطار على باب البناء او على قسم ظاهر منه ويجب ان يتضمن الاخطار امراً لصاحب البناء او الساكن فيه بأن يهدمه او يمنع ان يراه او يرمه واذا لم يباشر صاحب البناء او الساكن فيه الترميم او الهدم او ما يلزم لمنع الاضرار في غضون ثلاثة ايام من تاريخ تبليغه ذلك الاخطار او من تاريخ تعليقه بالصورة الآتية الذكر ولم يتم ما يلزم من الاعمال المذكورة بالسرعة التي تقتضيها الحالة ، فيجوز للمجلس ان يؤمن عمل الاشياء الضرورية فيه وينجمله في حالة تنفق مع سلامة الجمهور وفي جميع الظروف المار ذكرها يلزم صاحب البناء بدفع جميع النفقات التي يكون المجلس قد انفقها على تأمين البناء ، واذا امتنع عن دفع هذه النفقات فتقيد دينا مستحقا بالبلدية وتحصل منه بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ٣١ - كل من يحدث ضمن منطقة البلدية بناء جديداً ملاصقاً للشارع ما يصوره مباشرة او غير مباشرة ، يجر على انشاء رصيف لذلك البناء على نفقته بحسب ما يطلبه المجلس واذا قصر في انشاء الرصيف المذكور في خلال المدة المسمية من قبل المجلس فيجوز للمجلس المذكور حينئذ ان يقوم بأنشاء الرصيف وتحصل مسن المالك نفقات انشائية بالطريقة التي تحصل فيها رسوم وضرائب البلدية .

المادة ٣٢ - أ - لا يجوز لاي شخص ان يقوم بحفر جورة امتصاصية ، او بئر او كهف قديم او حديث او غير ذلك قبل الحصول على رخصة بذلك من المجلس .

ب - اذا خالف طالب الرخصة التعليمات الواردة في الفقرة السابقة او قام بعمل بدون ترخيص يعاقب بعد ادانته ، بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير وغرامة اضافية لا تتجاوز الدينار عن كل يوم تستمر فيه المخالفة من قبل الرئيس او من ينييه ، او بعد ادانته بها مع كافة المصاريف والنفقات التي تكبدتها البلدية .

#### الفصل التاسع - الابنية

المادة ٣٣ - لا يجوز ان يقام ضمن المنطقة البلدية اي بناء او يعاد انشاؤه او يجرى اي تفسير او ترميم فيه بدون الحصول على تصريح بذلك من المجلس البلدي بالصورة المبينة فيما يلي وكل من يقيم اي بناء او يعيد انشاؤه او يغير فيه او يرمه بدون الحصول على التصريح المذكور يعتبر انه خالف احكام هذا النظام على انه :

أ - اذا كان تغير البناء او ترميمه ضرورياً لتأمين سلامته او سلامة اي بناء آخر ملاصق او كان التغير او الترميم ضرورياً لتأمين سلامة المارة ولم يكن في المستطاع الحصول على تصريح من المجلس قبل اجراء التغير او الترميم ، فيجوز اجراء هذا التغير او الترميم فوراً على شرط اعلام المجلس بذلك في غضون اربع وعشرين ساعة .

ب - لا تشمل كلمتا « التغير او الترميم » استبدال القرميد او خشب السقف او الطين او تكحيل الجدران او ترميم اي بناء او نافذة او شرفة او طرش حائط او دهن قطع خشبية او حديدية في البناء او في جداره او تجديد ارضية البيت او الخشب او البلاط ضمن جدران البناء الخارجية او ضمن اي شرفة ملحقة به .

هكذا من الأصل



المادة - ٣٤ للمجلس قبل اعطاء التصريح المنصوص عليه في المادة السابقة ان يطلب ابراز المخططات والمقاطع وبيان اوصاف العمل المتوي القيام به .

المادة - ٣٥ للمجلس صلاحية اصدار الاوامر المتعلقة بما يلي في صدد اي بناء جديد او اضافة لأي بناء قائم : -

أ - المواد التي يجب استعمالها في انشاء اي جدار خارجي او اساس او سقف او مدخنة او اي قسم خارجي في بناء ما او اي قسم داخلي منه بقدر ما يتعلق ذلك بمتانة البناء .

ب - التدابير الواجب اتخاذها للمجاري والمصارف او سقف البناء او اية فسحة او مكان في اي بناء او حوله او متعلقاته ، او .

ج - الابار والاراحيس والبالوعات واماكن وضع الرماد والمخارير في البناء او في متعلقاته . او

د - التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحريق في البناء : او

هـ - المساحة التي تبرز فيها اي شرقة او اي انشاء آخر في البناء على الشارع الملاصق له والتهوية والوسائل الصحية بصورة عامة للبناء اذا كان يستغل للسكن او لاية اغراض اخرى انشئ ذلك البناء من اجلها .

المادة - ٣٦ يستوفي المجلس البلدي الرسوم عن التصاريح وفق الجدول الملحق بهذا النظام .

المادة - ٣٧ كل من يخالف احكام هذا النظام يعاقب بمقتضى المادة ( ٦٣ ) من قانون البلديات رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ .

#### جدول الرسوم الملحق بالنظام

فلس	دينار
٢٥٠	أ - رسم تسجيل طلب الرخصة .
١٥٠	ب - ائنة السكن على اختلاف انواعها عن كل طابق للمتر المربع ( رسم مقطوع ) .
١٢٠	ج - رسم ائنة الصناعات والمستودعات والعناصر والمعامل والمخازن والمكاتب والفنادق ودور السينما والقاعات العمومية واماكن اللهو والمقاهي والمطاعم والاسواق المسماة بما فيه الكراجات وتشمل ذلك السدود ضمن الابنية عن كل طابق للمتر المربع .
١٢٠	د - الاقنية والسرديب تدفع نصف الرسوم بالنسبة لرسم البناء المنشأ ضمنه .
٥٠٠	هـ - الشرفات والبلكنات الخارجية البسارزة على الشوارع والطرقات العامة .
١٠٠	و - الشرفات والبلكنات الداخلية ضمن ملك طالب الرخصة :
١٠٠	ز - بناء الجدران على الحدود الخارجية ( السور ) .
١٠٠	للمتر المربع
١٠٠	للمتر المربع
١٠٠	بالمتر طول

فلس	دينار
٢٥٠	ح - بناء قازان او صهرج ماء او حفرة امتصاصية او فتح كهف قديم او حديث تحت سطح الارض ط - احداث تغييرات داخلية في بناء قائم .
٢٥٠	ي - احداث بناء مؤقت لا تزيد مدته عن سنة بغية استعماله في حراسة الابنية المراد اقامتها وحفظ مواد بنائها .
١٠٠	ك - رسم الكشف والتخطيط مهما تعددت الكشوف
٥٠٪	ل - رسم تجديد الرخصة بعد انقضاء مدتها التي هي سنة من تاريخ صدورها .

١٩٦٣/١٢/١٨

#### اعين من طلال

قائم باعمال قاضي القضاة	وزير دولة لشؤون رئاسة	وزير	رئيس
وزير التربية والتعليم	الوزراء ووزير الدفاع	الداخلية	الوزراء
بشير الصباغ	عبد القادر الصالح	صالح الخجلي	حسين بن ناصر

وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية	وزير الاشغال العامة ووزير	وزير	وزير
والعمل والانشاء والتعمير بالوكالة	المواصلات بالوكالة	العدلية	العدلية
صالح بركان	عبد اللطيف العنتاوي	عبد الكايد	عبد الكايد

وزير	وزير	وزير	وزير
المالية	الخارجية	الوطنية	الاقتصاد
نظام الشراي	انطون عطا الله	عبد الرحيم الشريف	كامل محي الدين

هكذا من الأصيل

## مجلس الوزراء الملك للدراسة الثانوية العامة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١١

نأمر بوضع النظام الآتي :

نظام رقم (١٠٩) لسنة ١٩٦٣

### نظام معدل لنظام رسوم الاشتراك في امتحان شهادة

الدراسة الثانوية العامة وامتحان الشهادة الاعدادية العامة واجور المشرفين عليها

صادر بمقتضى المادة ٤٢ من قانون المعارف العام لسنة ١٩٥٥

=====

المادة ١ - يسمى هذا النظام ( نظام معدل لنظام رسوم الاشتراك في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وامتحان الشهادة الاعدادية العامة واجور المشرفين عليها لسنة ١٩٦٣ ) ويقرأ من النظام رقم ( ١١ ) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ( ٣ ) من النظام الاصلي بالناء ما جاء في كل من الفقرتين ( ي ) و ( ك ) منها والاستعانة عنه بما يلي :-

( ي ) ١ - يعطى كل رئيس من رؤساء قاعات امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة ( ٤٥٠ ) فلسا عن كل ساعة ، ويعطى كل رئيس من رؤساء قاعات امتحان الشهادة الاعدادية العامة ( ٣٠٠ ) فلس عن كل ساعة من ساعات الامتحان التي يقوم فيها بالاشراف على المراقبة .

٢ - يعطى كل مراقب من مراقبي امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة اجرا قدره ( ٣٥٠ ) فلسا عن كل ساعة من ساعات الامتحان التي يقوم فيها بالمراقبة ، ويعطى كل مراقب من مراقبي امتحان الشهادة الاعدادية العامة ( ٢٠٠ ) فلس عن كل ساعة من ساعات الامتحان التي يقوم فيها بالمراقبة ويكون لكل خمسة عشر مشتركاً في الامتحان الثانوي مراقب واحد . ومراقب واحد لكل عشرين مشتركاً في الامتحان الاعدادي .

( ك ) ١ - يعطى كل رئيس من رؤساء لجان تصحيح الامتحان الثانوي ( ٤٠٠ ) فلس عن كل ساعة من ساعات التصحيح ، ويعطى كل رئيس من رؤساء لجان تصحيح الامتحان الاعدادي ( ٢٥٠ ) فلسا عن كل ساعة من ساعات التصحيح .

٢ - يكون اجر تصحيح اوراق امتحان الشهادة الثانوية بمعدل ( ٤٠ ) فلسا عن كل ورقة تكون مدة امتحانها ساعة واحدة ويزيد المبلغ بهذه النسبة ويكون اجر تصحيح اوراق امتحان الشهادة الاعدادية العامة بمعدل ( ٢٥ ) فلسا عن كل ورقة تكون مدة امتحانها ساعة واحدة ويزيد المبلغ بهذه النسبة ، وتوزع المبالغ على المصححين على ضوء تقرير رئيس لجنة التصحيح .

١٩٦٣/١٢/١١

مستند

رئيس الوزراء  
وزير الخارجية بالوكالة  
حسين بن ناصر

ولي  
الداخلية  
صالح الخجالي

وزير دولة لشؤون رئاسة  
الوزراء ووزير الدفاع  
عبد القادر الصالح

قائم باعمال قاضي القضاء  
وزير التربية والتعليم  
بشير الصباغ

وزير  
العدلية  
حسن الكايد

وزير الاشغال العامة  
وزير المواصلات بالوكالة  
عبد اللطيف العنيتاوي

وزير الصحة ووزير الشؤون الاجتماعية  
والعمل والانشاء والتعمير بالوكالة  
صالح بركان

وزير  
الزراعة  
كامل عي الدين

وزير  
المالية  
نظام الشرافي

هكذا من الأصيل

## اعلان

صادر بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

○○○○

يعلن ان القوانين المؤقتة التالية قد احيلت الى مجلس الامة عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور فنالت منه قبولاً وبات كل منها بشكله المنشور في الجريدة الرسمية المبين اذاه قانوناً دائماً .

رقم القانون	اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية
٣٩	قانون تنظيم الميزانية العامة الموقت لسنة ٦٢	١٦٤٥
١٤	قانون موقت معدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية .	١٦٨٣
١٥	قانون موقت معدل لقانون ضريبة الاراضي	١٦٨٤
١٧	قانون موقت ملحق بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ٦٣/٦٢	١٦٨٨
٢٠	قانون بنك الانشاء الاردني المخلود الضمان الموقت .	١٦٨٨
٢٥	قانون الموازنة العامة الموقت لسنة ٦٤/٦٣	١٦٨٩
٢٦	قانون الايتام المعدل الموقت لسنة ٦٣	١٦٩٣
٢٨	قانون موقت بالغاء قانوني مجلس الوعظ والارشاد لسنة ٩٦٣ .	١٦٩٦
٣٠	قانون موقت ملحق بقانون الميزانية العامة لسنة ٦٤/٦٣	١٧٠٢

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

## اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

○○○○

يعلن ان القوانين المؤقتة التالية قد احيلت الى مجلس الامة عملاً بالمادة (٩٤) من الدستور فنالت منه قبولاً وبات كل منها بشكله المنشور في الجريدة الرسمية المبين اذاه قانوناً دائماً .

رقم القانون	اسم القانون	عدد الجريدة الرسمية
٢٤	قانون موقت قانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ٦٠	١٤٩٤
٢٨	قانون موقت معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٦٠	١٤٩٨
٣٣	قانون موقت معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٦١	١٥٧٠
٤٠	قانون موقت معدل لقانون الانتخاب لمجلس النواب لسنة ١٩٦٢	١٦٤٢

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

## اعلان

بطلان قانون مؤقت صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

بناء على رفض مجلس الامة للقانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ قانون تجدير الاراضي المكشوفة داخل مناطق البلديات المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ١٦٤٠ تاريخ ١٠/١٠/١٩٦٢ ، فقد صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٨٥٤ تاريخ ١١/٢٣/١٩٦٣ المتضمن اعلان بطلان القانون المبحوث عنه .

رئيس الوزراء

حسين بن ناصر

## قرار رقم (٣٨)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب سيادة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١١/٢٦/٩٦٣ رقم ب ١٦٠٤١/٦٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نص المادة ١٩ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ٩٥٥ وبيان ما اذا كان هذا النص يجيز رد مبلغ التأمين للمرشح الذي ينسحب قبل اجراء الانتخابات ام لا . وبعد الاطلاع على كتاب وزير الداخلية المؤرخ ١١/٢٠/٩٦٣ وتدقيق النصوص القانونية تبين ان الفقرة الاولى من المادة ١٩ المطلوب تفسيرها تنص على ما يلي ( يسترد المرشح التأمين الذي دفعه بمقتضى الفقرة (١) من المادة ١٧ اذا انتخب عضواً في مجلس البلدية ) .

وان الفقرة الثانية منها تنص على انه ( اذا دفع المرشح التأمين ثم توفي قبل يوم الاقتراع يرد التأمين الى القيم على تركته او الى الورثة ) .

والواضح من المفهوم المخالف للمادة ١٩ ان مصادرة مبلغ التأمين لحساب البلدية لا تكون الا في حالة واحدة هي استمرار المرشح في ترشيح نفسه الى حين اجراء الاقتراع ( وعدم فوزه في الانتخاب ) فاذا انسحب قبل ذلك يكون من حقه استرداد مبلغ التأمين .

هذا ما تقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر ١٩٦٣/١٢/٥

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة الداخلية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
محمد العمروطي	لرئاسة الوزراء	عبد الرحيم الواكد	نجيب الرشدان	موسى الساكت
شكري المهندي				

## البنك المركزي

قرر مجلس الوزراء - عملاً بالمادة (١) من قانون البنك المركزي الاردني رقم (٤) لسنة ١٩٥٩ - في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٣ تعيين موعد لتنفيذ احكام مواد القسم الرابع - موظفو البنك واحكام المادة (٤٦) من القسم التاسع من القانون المذكور . اعتباراً من تاريخ نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

هكذا من الأصيل